

أنطوان شلحت*

معضلة غزة وماهية الموقف الإسرائيلي

أثرت المواجهة التي شهدتها قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر، في الواقع السياسي الإسرائيلي، فكادت حكومة بنيامين نتنياهو تسقط، بينما بعثت "حماس" رسالة إلى الداخل الإسرائيلي عبر تدمير حافلة عسكرية إسرائيلية بواسطة صاروخ كورنت موجّه، بأنها باتت تملك سلاح ردع استراتيجياً.

والتي عمدت "حماس" خلالها إلى إطلاق صاروخ مضاد للدبابات من طراز "كورنيت"، وإلى الهجوم الصاروخي المكثف على إسرائيل، باستقالة أفينغور ليبرمان من منصبه، وانسحاب حزبه "إسرائيل بيتنا" من الائتلاف الحكومي، الأمر الذي ترك الائتلاف مع أغلبية ضئيلة (٦١ مقعداً في مقابل ٥٩ مقعداً للمعارضة)، وهو ما عزز لفترة قصيرة احتمال إجراء انتخابات عامة مبكرة قبل موعدها الرسمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. لكن سرعان ما تبين أن هذا الاحتمال أرجىء إلى أجل غير مسمى.

ومنذ أن اندلعت الأزمة الإسرائيلية الائتلافية الأخيرة، لوحظ أن اللازمة التي تبناها نتنياهو والضاربون بسيفه فحواها أنه

عاد قطاع غزة ليشكل معضلة أمام إسرائيل مع انطلاق تظاهرات "مسيرات العودة" يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وشيئاً فشيئاً أخذت هذه المعضلة تتجسد، أكثر شيء، داخل الحلبة السياسية الداخلية، في نطاق لعبة "شدّ الحبل" بين أطراف الائتلاف الحكومي، ولا سيما بين الأوساط الأكثر تطرفاً التي تنافس رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والتي يظهر أن تعزيز نفوذها، وربما بقاءها في الانتخابات العامة المقبلة، يتوقفان على استعادة القواعد الانتخابية التي سحبها نتنياهو من تحت أقدامها، بعد أن لمّح إلى نيته الاستمرار في هذا النهج، ونقصد تحديداً تحالف "البيت اليهودي"، وحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة وزير الدفاع المستقيل أفينغور ليبرمان. تسببت الأحداث الأخيرة في غزة التي اندلعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨،

* كاتب وباحث فلسطيني.

الراهن، على الرغم من وجود خلافات وصفها بأنها حادة، وأنه سيمنح نتنهاو الوقت الكافي لتصحيح مسار الأمور في سلسلة قضايا، يشفان عن القناعة بأنه ما زال لدى حكومة نتنهاو الحالية ما تفعله. وبموجب ما قاله بينت: "إذا كان رئيس الحكومة جاداً في نيته، وأنا أريد أن أصدّق ما قاله، فأنا أقول له إننا نسحب حالياً مطالبنا السياسية كلها، وسنساعدك في المهمة الضخمة لجعل إسرائيل تكسب مجدداً."

إن مقولة "ما زال لدى حكومة نتنهاو ما تفعله" تعني ما ستقوم به في الساحتين الخارجية والداخلية معاً إلى حين انتهاء ولايتها. ولئن باتت قدرة المناورة على الفعل في الساحة الداخلية أضعف من قبل، فإن جوهر الجدل بشأن الساحة الخارجية يظل متعلقاً بصورة رئيسية بما يجب فعله حيال معضلة قطاع غزة، والتي تفاقت إلى حدّ تفجير الأزمة الائتلافية الأخيرة، فضلاً عمّا يتعين فعله في الجبهة الشمالية، في سورية ولبنان على حدّ سواء، وذلك ارتباطاً بنشاط إيران على صعيد ما ترى إسرائيل أنه تعزيز لتموضعها العسكري في سورية من جهة، أو على صعيد إقامة بنية تحتية لإنتاج أسلحة فتاكة دقيقة في الأراضي اللبنانية لمصلحة حزب الله من جهة أخرى.

فيما يتعلق بمعضلة غزة، يبدو أن المطروح بقوة في الأفق المنظور هو العودة إلى اتفاق التهدئة بوساطة مصرية.

فقبل العملية الاستخباراتية الإسرائيلية الفاشلة في خان يونس، في ١١/١١/٢٠١٨، والتي أدت إلى التصعيد الأمني الأخير، الأكبر بعد العدوان الإسرائيلي في سنة ٢٠١٤ (عملية "الجرف الصامد")، كان هناك شبه

لا يجوز إسقاط حكومة يمينية في هذه الفترة بالذات. وجرى وصف الفترة بأنها "حساسة للغاية"، وبصورة أساسية تحديداً من الناحية الأمنية. ويكفي في هذا الشأن أن نشير إلى أقوال نتنهاو، في سياق مؤتمر صحفي خاص عقده عقب اجتماع مع وزير المال الإسرائيلي موشيه كحلون، رئيس حزب "كلنا" الشريك في الائتلاف الحكومي، بعد أن نما إلى علمه أن "البيت اليهودي" ينوي الاستقالة من الحكومة احتجاجاً على عدم تلبية شرطه بتسليمه حقيبة الدفاع بعد استقالة ليبرمان، وجاء فيها: "نحن في فترة حساسة للغاية ومركبة جداً أمنياً، ونحن في خضم معركة، وفي هذه الحالات ممنوع إسقاط الحكومة، وخصوصاً حكومة يمينية، وإسقاطها في مثل هذه الفترة هو انعدام للمسؤولية."

قال نتنهاو إن الحكومة ما زال أمامها عام كامل لاستكمال ولايتها حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وفي مثل هذه الظروف لا يجوز اللعب بالسياسة، كما أن أمن الدولة يتجاوز الاعتبارات السياسية والمصالح الشخصية. وأكد أن من غير الضروري وغير الصحيح الذهاب إلى الانتخابات، مشيراً إلى أن الجميع يتذكرون جيداً ما حدث عندما قامت عناصر داخل الائتلافات اليمينية بإزاحة حكومتّي الليكود مرتين: في سنة ١٩٩٢، وسنة ١٩٩٩، وكيف جاء حزب العمل إلى السلطة، فجلب في المرة الأولى "كارثة أوسلو"، وفي الثانية اندلعت الانتفاضة الفلسطينية.

ليس مبالغة القول إن استجابة "البيت اليهودي" لتحذير نتنهاو، وإعلان رئيسه وزير التربية والتعليم نفتالي بينت أنه لن ينسحب من الائتلاف الحكومي في الوقت

التي تشمل جثتي الجنديين، والمفقودين الإسرائيليين المحتجزين لدى "حماس" يشكّل الشرط للتقدم من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية التي من المفترض أن تتضمن مشاريع للبنى التحتية لإعادة إعمار غزة، وإيجاد عشرات آلاف فرص العمل بتمويل من المجتمع الدولي، واحتمال إقامة معبر بحري بين غزة وقبرص.

وتشير تحليلات كثيرة، بما في ذلك تحليلات فلسطينية، إلى أن سعي إسرائيل لمثل هذه التهدئة التي عارضتها السلطة الفلسطينية في رام الله، لم يكن نابعاً فقط من تبرّمها من "مسيرات العودة"، وما تسببت به من حالة توتر غير مسبوق في المستعمرات الإسرائيلية المحاذية للقطاع، بل أيضاً من رغبة حكومة نتنياهو في ترسيخ انفصال القطاع، وتحييده عن مقتضيات ما يسمى "خطة السلام" الأميركية المعروفة باسم "صفقة القرن"، والتي كان من نُذرها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والإقرار بشرعية الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧.

كما يدل استعداد إسرائيل للتوصل إلى تفاهات مع "حماس" من خلال الالتفاف على السلطة الفلسطينية على أنها، عملياً، لا ترى في السلطة شريكاً في أي تسوية. ويبدو أن هذا هو ما دفع السلطة الفلسطينية إلى أن تخوض حرباً دفاعاً عن قوتها ومكانتها في عدد من الجبهات في الآن ذاته، وذلك في مواجهة إسرائيل، و"حماس"، ومصر والعالم العربي، وفي مقابل المجتمع الدولي. ووفقاً لهذه التحليلات، فإن سلوك إسرائيل و"حماس" في أثناء التصعيد الأخير وبعده، لا يزال يدل على رغبة متبادلة في السعي

اتفاق على تهدئة بوساطة مصر، وبمشاركة مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام نيكولاي ملادينوف، نتج منها دخول أموال من قطر لتمويل رواتب موظفين، والتزود بالوقود، وزيادة ساعات توليد الكهرباء. وكانت التقديرات السائدة حتى في غزة تشير إلى أن القطاع مقبل على فترة هدوء، وإلى أن الجانبين ملتزمان توفير عوامل إسناد هذا الهدوء، مثل إبعاد تظاهرات "مسيرات العودة" عن السياج الأمني، ووقف عمليات إطلاق البالونات الحارقة في اتجاه المستعمرات الإسرائيلية، من الجانب الفلسطيني، في مقابل سماح الجانب الإسرائيلي باستمرار تزويد القطاع بالوقود والأموال، والقيام بتسهيلات في المعابر الحدودية، وتوسيع رقعة الصيد البحري.

وبموجب تقارير متطابقة نُشرت في إسرائيل، يتألف اتفاق التهدئة أو التفاهات، الذي تسعى مصر للدفع به قدماً، من ثلاث مراحل أساسية: الأولى، وقف إطلاق نار مستمر في مقابل التخفيف من الحصار؛ الثانية، إعادة إعمار غزة؛ الثالثة، استعادة السلطة الفلسطينية سيطرتها على القطاع بالتدريج.

التصعيد الأخير نشب خلال المرحلة الأولى، على الرغم من أن: حركة "حماس" خفّضت "أعمال العنف" في السياج الحدودي؛ إسرائيل وسّعت منطقة الصيد البحري، وسمحت بدخول الوقود بتمويل قطر، وسهّلت مرور البضائع إلى القطاع؛ قطر أدخلت بموافقة إسرائيل إلى القطاع ١٥ مليون دولار لدفع رواتب موظفي "حماس"؛ مصر أبقت معبر رفح مفتوحاً أمام مرور البضائع والأشخاص. وبدا أن تنفيذ صفقة التبادل

ومن اللافت في هذا الصدد أن المحلل العسكري الواسع الاطلاع لموقع "واي نت"، رون بن يشاي، كشف النقاب أخيراً (٢٣/١١/٢٠١٨، راجع نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٦/١١/٢٠١٨) عن أن قائد المنطقة العسكرية الجنوبية، اللواء هيرتسي هليفي، يقود حالياً عملية فكرية وعملاية مهمة تهدف إلى تغيير أساليب قتال الجيش في القطاع، وجعلها أكثر فاعلية وعملية في مواجهة "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي، سواء على الصعيد الدعائي، أو على صعيد عملية برية. وأكد أنه "لا نستطيع الحديث عن تفاصيل أكثر لأسباب مفهومة". وفي رأيه، إذا واصلت "حماس" تحدياتها، فإن الجيش الإسرائيلي حينها سيكون مستعداً لمفاجأتها هي وحركة الجهاد الإسلامي، وسيسعى كي لا تنتهي الجولة المقبلة إلى الوضع عينه الذي انتهت إليه الجولات الماضية، وألاً تؤدي إلى فوضى شاملة تُحوّل غزة إلى صومال جديدة. سنختم بملاحظتين:

الأولى: يجب عدم استبعاد السياسة الداخلية من دوافع الموقف الإسرائيلي حيال معضلة غزة. فقد برّر نتنياهو سبب عدم حلّ الحكومة بالواقع الأمني المعقد. بكلمات أخرى، دعا إلى عدم حلّ الحكومة تحت شعار المسؤولية الوطنية والأمنية، وهذه حجة يمكن تسويقها حالياً كسياسة عاقلة ومسؤولة. على الرغم من ذلك، ومثلما يؤكد عدد من المحللين الإسرائيليين، فإن هذا الكلام ونهج رئيس الحكومة غير كافيين كي يشرحا لماذا قبل أسبوعين فقط من هذا التبشير، كان هو نفسه من قاد جدول أعمال جرى تفسيره في المؤسسة السياسية بأنه

لتفاهات تشمل وقفاً لإطلاق النار، وتخفيفاً كبيراً للحصار المفروض على قطاع غزة. والانطباع السائد هو أنهما لا تريدان دفع ثمن حرب من المتوقع في نهايتها العودة إلى نقطة البداية.

الموقف الإسرائيلي

اختار نتنياهو لخب إجراء حلّ الحكومة من جانب شركائه في الائتلاف، طرح جدول أعمال أمني يتضمن، وإن بصورة غامضة، تهديداً أو عملية أمنية. وفي اجتماع كتلة الليكود في الكنيست قال إن جميع أعضاء المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية - الأمنية أيدوا قرار المؤسسة الأمنية الذي يقضي بانتظار المرحلة المقبلة، وفي الوقت عينه أكد أن هناك نية للاستمرار في المعركة. وبموازاة أقوال نتنياهو هذه، قال وزير البناء والإسكان يوآف غالانت ("كلنا")، خلال مؤتمر لصحيفة "جيروزاليم بوست"، إن هناك حملة عسكرية أخرى ستكون في غزة، لكن الحكومة ستحدد الوقت والظرف الملائمين لذلك.

وقال وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان (الليكود) إن إسرائيل باتت قريبة أكثر من أي وقت مضى من اجتياح قطاع غزة بغية استعادته، في حال كان ذلك يضمن سلامة سكانها، وأكد أن هذا هو ما ستقوم به في حينه، وأنه إذا كان هو السبيل الوحيد لضمان الهدوء للسكان، فهذا ما ستفعله. وربما تشكل هذه الأقوال مؤشرات قوية إلى أن هناك خطة ما تتعلق بالقطاع يجري إعدادها على نار هادئة.

وسائد في أوساط المؤسستين السياسية والأمنية في إسرائيل يقضي بضرورة ضبط النفس إزاء غزة، الأمر الذي يعني على وجه التحديد تجنب عملية عسكرية شاملة قد تتطور إلى حرب واسعة، والتركيز على الجهوزية والخطط لاحتمال القيام بعمليات عسكرية ضد التموضع العسكري الإيراني في سورية، وعمليات أخرى ضد مصانع تحسين الصواريخ في لبنان. ■

خطوات نحو حلّ الحكومة. وفي رأيهم فإن استقالة ليبرمان أعادت خلط الأوراق، وعلى ما يبدو حرمت نتنياهو من أن يقود مبادرة حلّ الحكومة في التوقيت الملائم له، والذي سيقى يبحث عنه.

الثانية: إذا كانت معضلة غزة مرتبطة بـ "خطة السلام" الأميركية، فإنها بقدر ليس أقل مرتبطة أيضاً بتطورات الجبهة الشمالية. وهنا لا بدّ من أن نشير إلى وجود موقف عام

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

قطاع غزة: السياسة الاقتصادية للإفقار التنموي

سارة روي

٧٣٥ صفحة ٢٠ دولاراً

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تحت الحصار: صناعة القرار في منظمة التحرير

الفلسطينية خلال حرب ١٩٨٢

رشيد الخالدي

٣٠٨ صفحات ١٦ دولاراً